خطي همايون للسلطان عبد المجيد في 18 شباط 1856 (10 جمادى الآخر 1272)

إن رغبتي الأغلى عليّ إنما تتمثّل في تأمين السعادة لكل طبقات الرعايا التي وضعتهم العناية الإلهية تحت عنايتي الأمبراطورية، ومنذ مجيئي إلى العرش، لم أكف عن بذل كل الجهود من أجل إحقاق هذا الهدف.

بفضل النعم الآتية من الله تعالى، هذه الجهود الدائمة قد أثمرت ثمارًا مفيدة وعديدة. من يوم إلى يوم فإن السعادة وفي الأمة والغنى الحاصل في النواحي التابعة لي إنما هي في تزايد. ولأنني راغب اليوم بتجديد وتوسيع التدابير الجديدة الموضوعة بهدف التوصّل للحصول على حالة ثابتة من الكرامة لإمبراطوريتي وللمكانة التي تحتلها بين الأمم المتحضرة، والحقوق التي هي إمبراطوريتي اليوم، من خلال الوفاء والجهود المحمودة لرعاياي، وبدعم مرحب به وصديق من القوى الكبرى، وحلفائي النبلاء، التي حصلنا عليها من الخارج لهو تكريس لما يجب أن يكون بداية مرحلة جديدة، أريد أن أزيد البحبوحة الداخلية وتحسين الحالة الذاتية لكل من رعاياي، والحصول على الساعدة لكل منهم، وهم الذين في نظري، كلهم متساوون ولهم عندي المعزّة نفسها، وهم الموحدون فيما بينهم من خلال العلاقات الوطنية الجيدة فيما بينهم، وتأمين الوسائل لكي أستطيع من يوم ليوم أن أزيد من البحبوحة في أمبراطوريتي.

لهذا، فقد صممتُ وقررت أن أضع موضع التنفيذ عددًا من الإجراءات الآتية:

إن الضمانات الموعود بها من جانبنا لكل رعايا إمبراطريتي من خلال الخطي همايوني لكلخانة، وبالتناسب مع التنظيمات، من دون أي استثناء لأي طبقة ولأية ملّة، وذلك من أجل أمن وأمان كل الأشخاص وممتلكاتهم، ومن أحل المحافظة على شرفهم، هذه الضمانات إنما هي هنا مؤكد ومشدّد عليها، ولكي تكون موضع تنفيذ سنعمد لاتخاذ عدد من الإجراءات.

كل الامتيازات أو الحصانات المعطاة من جانب أسلافي وفي تواريخ سابقة، لكل الملل المسيحية أ الطقوس الأخرى غير المسلمة المتواجدة في إمبراطوريتي وتحت حمايتي، إنما هي مؤكّد عليها ولا تزال سارية المفعول.

كل طائفة مسيحية أو طائفة من طقس غير مسلم، مكلفة، من ضمن فترة محددة وبمساعدة هيئة مشكلة خصيصًا داخلها، بالشروع، بالتكافل وتحت رقابة بابي العالي، لتفحّص الامتيازات الحالية، ومناقشتها، والتالي إرسال الإصلاحات المطلوبة بحسب تطور الأنوار والزمن إلى بابي العالي. إن السلطات المعطاة لبطاركة وأساقفة الطقوس المسيحية من قبل السلطان محمد الثاني وخلفائه، سيتم وضعها لتكون منسجمة مع الوضعية الجديدة التي نواياي الكريمة والحريصة تضمنها لهذه الطوائف. إن مبدأ تسمية البطريرك لمدى الحياة، بعد مراجعة تدابير انتخابه المعتمدة اليوم سيتمّ تطبيقها بشكل دقيق، وذلك طبقًا لفرمانات التكليف. إن البطاركة، والمتروبول، والأساقفة والحاخامات، سيكونون محلفّين عند دخولهم مهامهم، وذلك بحسب معادلة يتم التوافق عليها ما بين الباب العالي والزعماء الروحيين لمختلف الطوائف. إن التكاليف الكنسية، مهما كان شكلها وطبيعتها، سيتم إلغاءها واستبدالها بتحديد عائدات البطاركة وزعماء الطوائف، من خلال منح ورواتب تكون متناسبة بشكل عادل مع أهمية المركز، وكرامة مختلف أعضاء الإكليروس

لن يكون هناك أي مسّ بالممتلكات والأملاك الخاصة بمختلف أعضاء الإكليروس المسيحي. غير أن الإدارة الزمنية للطوائف المسيحية وتلك التي لها طقوسًا غير مسلمة، سيتم وضعها تحت حماية مجمع، يتم اختياره داخل كل من الطوائف المذكورة ويكونون من بين أعضاء الإكليروس أو من بين العلمانيين.

كل طقس، في الأماكن التي لا وجود فيها لطوائف دينية أخرى، لن تخضع لأي شكل من أشكال الحظر في تعبيرها العام عن ديانتها. في المدن، وفي القرى والبلدات حيث هناك اختلاط ديني، كل طائفة، تسكن حيًا لها، يمكنها أيضًا، وعبر التزامها بالأوامر المحددة أعلاه، أن ترمم وتدعم كنائسها، ومستشفياتها، ومدارسها ومدافنها، وحين يكون الأمر متعلقًا ببناء مباني جديدة، فإنه لا بدّ أن يتم الحصول على موافقة، يتم طلبها من قبل البطريرك أو زعماء الطائفة، تكون موجهة إلى الباب العالي، وهو الذي يملك السلطة في اتخاذ القرار السيادي. إن هذا التدبير الإداري إنما يكون مجانيًا مهما اختلفت أوجهه. إن بابي العالي سيتخذ الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الحرية الكاملة لممارسة الدين لكل ملّة مهما كان عدد المنتمين إليها".

تيستا 1، مقتطفات من اتفاقات الباب العثماني مع القوى الأجنبية، 6 أجزاء، باريس، 1864-1911، الجزء الخامس، ص. 132-137